

إطلاق الدبلوم الجامعي في الصحافة الإستقصائية اللواء البيسري: هدفنا العدالة وعدم الإفلات من العقاب

يعرف دليل الاونيسكو للتحقيقات الصحافية الصحافة الاستقصائية بانها "تكشف النقاب عن مسائل تهم العموم كانت تخفيها عن قصد جهة ذات سلطة، او يحجبها من دون قصد ركام فوضوي من المعلومات والظروف التي تؤدي الى الالتباس، وذلك بالاعتماد على مصادر وسجلات قد تكون سرية او علنية"

عالميا، يحكى ان اسلوب الصحافة الاستقصائية بدأ في القرن التاسع عشر مع الصحافي البريطاني وليام توماس ستيد (1849 - 1912) الذي عرف كرائد في هذا المجال. كان هذا النوع من الصحافة خرج للنور نتيجة الانحراف والفساد في المجتمع الانكليزي حينها. مع بداية القرن العشرين، ونتيجة التوسع الصناعي السريع الذي ادى الى الاحتكارات والظلم برزت حركة المنقبين عن الفساد كقوة مهمة عام 1906. وقد بلغت قمة النجاح عام 1911، ثم تددت عام 1912.

لكن مع مطلع السبعينات من القرن الماضي بدأت الصحف الاميركية بشكل متزايد في تشجيع المحررين على معالجة قضايا الفساد، وكانت ابرز قصة فضيحة "ووترغيت" التي ادت الى استقالة الرئيس الاميري ريتشارد نيكسون في العام 1974. في لبنان، برز هذا النوع من الصحافة في السنوات الماضية، لاسيما بعد انفجار مرفأ بيروت في 4 آب 2020، مع مجموعة من الصحافيين اخذوا على عاتقهم كشف الفساد المستشري في ادارات الدولة ومؤسساتها.

الجديد اليوم، هو من جامعة القديس يوسف في بيروت التي اطلقت الدبلوم الجامعي في الصحافة الاستقصائية والدبلوم الجامعي في كتابة السيناريو باللغة العربية (مستوى 2)، في احتفال اقيم في اوديتوريوم فرانسوا باسيل في مبنى الجامعة، شارك فيه المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري ورئيس مجلس القضاء الاعلى القاضي سهيل عبود ورئيس جامعة القديس



الحضور.

يوسف في بيروت البروفسور سليم دكاش والقاضي فادي عنسي وعميدة كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة وزيرة العدل السابقة ماري كلود نجم وعمداء ومدبرون واساتذة من الجامعة وطلاب.

ولفت مدير معهد الاداب الشرقية الدكتور طوني القهوجي الى ان "هذين الدبلومين ثمرة عمل طويل، وتفكير ساع الى مواكبة روح العصر ومتطلبات زمن السرعة وسوق العمل، هادف الى استحداث دروب ليسلكها متخصصون في مجالات رسمت لها افاق تقليدية محدودة، فبعد عنها الطلاب كونها لا تلبي طموحاتهم".

من جهته قال الاب دكاش: "ان هذا اليوم مميز بالنسبة الي، لأن هذه البرامج انما هي باللغة العربية، واليوم نتذكر احد مؤسسي

الدكتور احمد الزعبي على انه "على الرغم من تحديات عدة، لا تواجه فقط هذا الدبلوم بل الدراسات الانسانية عموما، حرصنا على منح طلابنا اعلى مستوى من التعليم".

ولفت مدير معهد الاداب الشرقية الدكتور طوني القهوجي الى ان "هذين الدبلومين ثمرة عمل طويل، وتفكير ساع الى مواكبة روح العصر ومتطلبات زمن السرعة وسوق العمل، هادف الى استحداث دروب ليسلكها متخصصون في مجالات رسمت لها افاق تقليدية محدودة، فبعد عنها الطلاب كونها لا تلبي طموحاتهم".

من جهته قال الاب دكاش: "ان هذا اليوم مميز بالنسبة الي، لأن هذه البرامج انما هي باللغة العربية، واليوم نتذكر احد مؤسسي

الجامعة الاب لويس شيخو اليسوعي، الذي لقب بسلطان اللغة العربية الذي يذكرنا بأن علينا اكمال المسيرة، وبأن نعلم حيث نستطيع وحيث هناك حاجة الى اللغة العربية".

تابع: "اقول ان اليوم مميز باطلاق برنامج جديد من الصحافة الاستقصائية، وكما نعلم ان الصحافة هي مهنة نبيلة وضرورية، لأن

الوصول الى الحقيقة عمل متواصل ودؤوب



المتحدثون: (من اليمين) الوزيرة ماري كلود نجم، اللواء الياس البيسري، القاضي فادي عنسي، ليال بوموسي.

الذي يخاف الصحافة الاستقصائية هم المتورطون والفاقدون او الذين يجتمعون حول مصالح معينة".

ثم تحدثت الدكتورة نجم، وقالت: "موضوع الصحافة الاستقصائية كبير وشائك، واليوم اتصور اذا قمنا باستطلاع رأي واخذنا مئة شخص كانوا من ضحايا الفساد في الادارة العامة وسألنا الى اين يتوجهون؟ معظمهم يذهبون الى الاعلام، ولسوء الحظ لا يذهبون مباشرة الى القضاء او حتى نحو اجهزة الرقابة الادارية، لماذا؟ لأن للاعلام دور هام، ودور الصحافة الاستقصائية ان تبرز ادلة تضعها امام القضاء الذي يجب ان يتحرك بدوره، فالصحافي الاستقصائي ليس قاضيا ولا يجب ان يحل محل القضاء. انه يفتش عن

الحقيقة المحجوبة والممنوعة عن الناس حتى يستطيع بشكل علمي وموثوق ودقيق ان يضعها امام الرأي العام وينور هذا الرأي في موضوع الفساد بصورة خاصة لتشكيل مادة علمية بيد القضاء حتى يستطيع ان يسائل ويحاسب، وهذا الدبلوم اراه اساسيا لوضع اطار للصحافة الاستقصائية".

وختمت: "موضوع الوصول الى المعلومات مع حماية كاشفي الفساد هما اداتان يفترض على الصحافي الاستقصائي الاستفادة منهما. فهذا الدبلوم دوره كبير لتطوير الصحافة الاستقصائية التي تهدف لارساء الشفافية وارساء المحاسبة، وهو مرتبط بشكل كبير بالنظام الديمقراطي وتطوير الديمقراطية في البلد الموجودة فيه".

وكانت مداخلة اللواء للبيسري، قال فيها: "لا بد من توجيه تحية اكبار للاعلام الحر والصحافة الحرة التي تكشف بشكل مستمر، الافعال الجرمية للعدو التي يرتكبها الاسرائيلي في حربه على اطفال غزة ونسائها وشيوخها، وتتناقض مع الاعراف والقوانين الدولية وحقوق الانسان، وبشكل خاص نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية الصادر عام 1998، والتي تصنف في غالبيتها، اما جرائم ضد الانسانية او جرائم حرب او ابادة جماعية".

اضاف: "كما انحني اجلالا امام ارواح الشهداء الصحافيين اللبنانيين وغير اللبنانيين الذين استهدفوا عمدا وبدم بارد من العدو الاسرائيلي لاسكاتهم عن كشف جرائمه التي يرتكبها في حق الانسانية ومنع قول الحقيقة. ولا بد من استذكار الغائب المصور سمير كساب".

وقال: "الصحافة هي السلطة الرابعة، وكل سلطة يجب ان تقوم بدورها للصالح العام، هي التي تكون الرأي العام، وتشكل جسر عبور بينه وبين السلطة الرسمية ومؤسسات الدولة".

ورأى اللواء البيسري "انه عمل تكاملي بين الصحافة الاستقصائية والامن

الاعتراف بدورها واهميتها في محاربة الفساد وتحقيق المصلحة العامة وتراكم الوعي وارتفاع الصوت بالوثائق والمستندات. عندما يأخذ هذا المجال الاطار الاكاديمي الواضح لابرار الكفاءات بهدف بناء مجتمع لا يتوارث الاشاعات انما يحاسب بالادلة والوقائع والحقيقة والمستندات".

اضافت: "ان وجود اللواء الياس البيسري معنا اليوم هو دليل على اننا معه يمكننا الوصول الى تعاون جدي لبناء اطار شراكة بين الامن والصحافة. وبذلك تنتهي مقولة انك "صحافي" تعمل "عند" الامن او القضاء، ما حدث اليوم هو وضع اطار اكاديمي واضح لهذه العلاقة. كما خلق اطار تعاون بين القضاء والادارات الرسمية لكي تصل الصحافة الاستقصائية الى هدفها الاساسي".

واوضحت الدكتورة نجم ان اهمية الموضوع "تكمن في الوصول الى نتيجة منتجة قضائيا والا يكون كل العمل الاستقصائي قد ذهب سدى". واشارت الى المعوقات التي تواجه الصحافي الاستقصائي مثل "عدم قدرته على حماية مصدره، او اذا تراجع مصدره عن اقواله او لم يعرف كيفية التصرف قانونيا، او ملاحقته قانونيا بتهمة تقرير كاذب. او ان يعمل في وسيلة اعلامية لديها اجندة معينة او تمويل من جهة ما، ولا مصلحة لها بالاضاءة على فساد مسؤول ما بينما تشهر بأخر. ومن المعوقات، عندما يضع الصحافي تقريره في يد سلطة قضائية مسخرة لجهة سياسية او لا تتحرك".

واضافت: "للتحرر من هذا العبء لجأ البعض الى تأسيس مواقع اخبارية خاصة بهم على صفحات التواصل الاجتماعي. طبعا، ليست مهمة الصحافي ان يحقق بكل مسائل الفساد في الدولة، هذه مهمة الاجهزة الامنية والرقابية والقضائية. المطلوب من الاعلام ان يعمل ضد السلطة لا ان يكون جزءا منها، او يسايرها او يساعدها في فسادها وبالتالي يكون فاسدا وهذه مشكلة في ذاتها".



الدكتور طوني القهوجي.

القهوجي: هذان الدبلوماسان ثمره عمل طويل

امام الطلاب المهتمين باللغة العربية لفتح افاق جديدة غير التعليم باللغة العربية او البحث باللغة العربية". وشرح قهوجي ان "فترة الديبلوم سنة واحدة مقسمة على فصلين، كل فصل مؤلف من 15 رصيда، والدروس تكون حاضوريا كما انها متاحة اون لاين. في نهاية العام الاكاديمي يحصل الطلاب على شهادة ديبلوم في الاختصاص، وهو موجه لكل حملة الاجازة في اي اختصاص لاسيما الصحافة واللغة العربية والفلسفة والعلوم الانسانية والقانون والعلاقات الدولية والتاريخ".

بدورها قالت الاعلامية ليال بوموسي ان "وجود ديبلوم للصحافة الاستقصائية يعني

الاستقصائية وعمل القضاء وهذا غير صحيح، خاصة اذا كان كل منهما يقوم بعمله، ويتقيد بالنطاق المسموح له عندئذ لا تضارب لا تعارض بل يوجد تكامل. للوهلة الاولى ان عالم القضاء هو عالم الهدوء والعمل بصمت وبجد، في عالم الصحافة ايضا هناك الجدية انما ايضا الصخب والحركة اكثر ولكن لا يوجد تعارض بين العاملين شرط الالتزام بمبادئ عدة، اهمها قرينة البراءة، والذي يؤثر على عمل الصحافة الاستقصائية".

وشدد على "الدور الهام للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، التي يمكن لها ان تكون صلة تواصل بين الصحافة الاستقصائية والقضاء".

على هامش الحفل، التقت "الامن العام" مدير معهد الاداب الشرقية الدكتور طوني القهوجي الذي اوضح ان "هدف الديبلوم الجامعي في الصحافة الاستقصائية يقضي بتقصي الاخبار بشكل صحيح مع توخي الدقة ومكافحة الفساد بالعودة الى مصدر الخبر اليقين والتحري عن الخفايا والنوايا المبيتة غير الظاهرة للعلن. اهميته انه يتم التدريب عليه باللغة العربية ويفتح مجالا



رئيس جامعة القديس يوسف البروفسور سليم دكاش اليسوعي.

دكاش: العاملون في الصحافة الاستقصائية هم حراس الديمقراطية

نساعد القضاء والعدالة من اجل الاستقرار في المجتمع".

وختم اللواء البيسري: "مكافحة الفساد هي حاجة لنا، واهم سلطة في هذا الموضوع هي السلطة الرابعة التي تتكلم عليها، وكل همنا اعادة تكوين السلطة واعادة انتظام المؤسسات وخلع الفساد منها، اذ لا يمكننا ان نكمل بهذه الطريقة التي نعيشها من نهب المال العام وسرقة والاعتداء على حقوق المواطنين، والفساد يكون ايضا في السياسة وتزوير الانتخابات، اذ ان الفساد لا ينحصر في سرقة الاموال انما يكون له احيانا مردود معنوي. لذلك نحن وانتم نسير في الاتجاه نفسه، نحن مع حق الوصول الى المعلومات، وان مكاتبنا مفتوحة امامكم، والمعلومات التي يسمح لنا باعطائها للمساعدة في عملكم الاستقصائي سنعطيك اياها ضمن القوانين المرعية. نحن كنا في هذه الجامعة في ذكرى الاستقلال واليوم نحن في احتفال تخريج الاستقلاليين، فاستقلال الوطن مبني على استقلالية الفكر".

كذلك تحدث القاضي عيسى وقال: "يظن الفرد ان هناك تضاربا بين الصحافة

الفساد، الفساد الذي يدمر مؤسسات الدولة، وعملنا يقوم على مراقبة الناس لنلاحق الفاسد وليس الادمي". اضاف: "اللعب بكرامات الناس وسمعتها ليس مسألة سهلة، والاعلام مهم جدا بتأثيره على الرأي العام. والحكم يكون في النهاية للقضاء وليس للصحافة ولا للامن، بالنسبة اليكم ما تقولونه هو اخبار للقضاء وبالنسبة لينا ملفاتنا هي في اشراف القضاء من اجل حماية الناس وليس ظلمها. العدالة يجب ان تأخذ مجراها، حيث هناك درجات للتقاضي، وفي مرات كثيرة تختلف الاحكام بين بدائي ونهائي، لذلك علينا ان نطلق الاحكام بل القيام بعمل منتظم وموزون وصادق حتى

هدفه الوصول الى الحقيقة، والوصول الى الحقيقة هو عمل متواصل ودؤوب ويحتاج الى جهد واسس ومبادئ، تشكل لب الموضوع في مكافحة الفساد. ويقدر ما يكون عملنا منتجا، بقدر ما نكون مسؤولين عن هذا العمل، فالعمل الذي نقوم به متلازم مع مسؤولية من اجل الوصول الى الحقيقة".

تابع: "الحقيقة تكون لصالح البريء وصاحب الحق، وليس لصالح المرتكب، ونحن عملنا بالتوازي معكم اي مع الصحافة الاستقصائية من اجل الوصول الى الحقيقة، واتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد 2003 التي صدق عليها لبنان والتزم بها عام 2008 وقد نتج عنها قوانين كثيرة منها حق الوصول الى المعلومات وحماية كاشفي الفساد والتصريح عن الذمة المالية، وانشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، كل هذا نتيجة عمل دؤوب ومطلوب منا كسلطة تنفيذية. ولان الصحافة هي السلطة الرابعة، وهي تقوم بعملها بشكل مستقل مستفيدة من هذه القوانين لتطوير عملها من اجل الوصول الى الحقيقة، وبالحقيقة من اجل اخافة النافذين والفاستين الذين يلعبون بالمال العام واموال الناس والمجتمع. ومثلما الامن لديه سريّة مطلقة وعمله ناتج من صلاحياته، ونحن نعلم انه في نهاية المطاف ستصل كل الملفات الى القضاء، كذلك الصحافة الاستقصائية لديها مسؤولية وصلاحيات وستصل طبعا الى القضاء، انما الفرق بيننا انها - اي المعلومات الصحافية - قابلة للنشر وفي تصرف المجتمع والرأي العام وتلعب دورا في تشكيل هذا الرأي، بينما الامن العام او الامن في المطلق صلاحيته سرية لا يكشف عن اي تحقيقات او افادات الا بعد مراجعة القضاء لاننا ملزمون بالحفاظ على هذه السرية وفقا للقانون. عملنا يهدف الى الوصول الى العدالة وعدم الافلات من العقاب، فتحقيق العدالة وعدم الافلات من العقاب هما الطريق الاهم لمكافحة